



الرأي الرسمي لنقابة المحامين الأمريكية حول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي
في العمل القانوني للمحامين
الصادر في ٢٩ يوليو ٢٠٢٤

ترجمة وإعداد

القاضي / طاهر أبو العيد

رئيس محكمة الاستئناف

ماجستير القانون الجنائي الدولي معهد الأمم المتحدة – UNICRI

ترجمة غير رسمية لأغراض البحث والدراسة لا يسمح بإعادة الطبع والنشر داخل أو خارج
جمهورية مصر العربية دون موافقة اللجنة الدائمة للأخلاقيات والمسؤولية المهنية التابعة لجمعية
المحامين

أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدية

لضمان حماية العملاء، يجب على المحامين الذين يستخدمون أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدية أن يأخذوا في الاعتبار بشكل كامل التزاماتهم الأخلاقية المعمول بها، بما في ذلك واجباتهم في تقديم تمثيل قانوني كفاء، وحماية معلومات العملاء، والتواصل مع العملاء، والإشراف على موظفيهم ووكلائهم، وتقديم المطالبات والحجج الجديرة بالثقة فقط، وضمان الصراحة تجاه المحكمة، وفرض رسوم معقولة.

١ - المقدمة

يستخدم العديد من المحامين تقنيات تعتمد على الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم لتحسين كفاءة وجودة الخدمات القانونية للعملاء. ومن الاستخدامات المعروفة الاكتشاف الإلكتروني في التقاضي، حيث يستخدم المحامون المراجعة بمساعدة التكنولوجيا لتصنيف كميات هائلة من المستندات على أنها مستجيبة أو غير مستجيبة وفصل المستندات السرية.

وهناك استخدام شائع آخر يتمثل في تحليلات العقود، التي يستخدمها المحامون لإجراء العناية الواجبة فيما يتصل بالاندماجات والاستحواذات والمعاملات التجارية الكبيرة. وفي مجال التحليلات، يمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً مساعدة المحامين على التنبؤ بكيفية حكم القضاة في مسألة قانونية بناءً على البيانات حول أحكام القاضي؛ أو اكتشاف معدل منح الحكم الموجز لكل قاضي فيدرالي؛ أو تقييم كيفية تصرف الأطراف والمحامين في التقاضي الحالي بناءً على سلوكهم الماضي في التقاضي المماثل. وبالنسبة للبحث القانوني الأساسي، قد يعزز الذكاء الاصطناعي نتائج البحث للمحامين.

يناقش هذا الرأي مجموعة فرعية من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي لفتت انتباه المهنة القانونية والعالم بأسره مؤخراً - الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI)، والذي يمكنه إنشاء أنواع مختلفة من المحتوى الجديد، بما في ذلك النصوص والصور والصوت والفيديو.

وأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي هي التي تنتج نصاً جديداً هي أدوات تتنبؤ تولد إخراجاً محتملاً عند المطالبة بذلك. ولتحقيق ذلك، تقوم هذه الأدوات بتحليل كميات كبيرة من النصوص الرقمية التي يتم جمعها من الإنترنت أو مصادر البيانات الخاصة. يتم وصف بعض أدوات GAI بأنها "ذاتية التعلم"، مما يعني أنها ستتعلم من نفسها مع جمع المزيد من البيانات. قد

تساعد أدوات GAI المحامين في مهام مثل البحث القانوني ومراجعة العقود والعناية الواجبة ومراجعة المستندات والامتثال التنظيمي وصياغة الرسائل والعقود والمذكرات وغيرها من المستندات القانونية.

إن أدوات الذكاء الاصطناعي العام - سواء كانت ذات غرض عام أو مصممة خصيصًا لممارسة القانون - تثير أسئلة مهمة بموجب قواعد السلوك المهني النموذجية لجمعية المحامين الأمريكية. ما هو مستوى الكفاءة الذي يجب أن يكتسبه المحامون فيما يتعلق بأداة الذكاء الاصطناعي العام؟ كيف يمكن للمحامين الوفاء بواجبهم في السرية عند استخدام أداة الذكاء الاصطناعي العام التي تتطلب إدخال معلومات تتعلق بالتمثيل؟ متى يجب على المحامين الكشف عن استخدامهم لأداة الذكاء الاصطناعي العام للعملاء؟ ما هو مستوى مراجعة أداة الذكاء الاصطناعي العام أو نتائجها؟ ما الذي يشكل رسومًا أو نفقات معقولة عندما يستخدم المحامون أداة الذكاء الاصطناعي العام لتقديم الخدمات القانونية للعملاء؟

في الوقت نفسه، كما هو الحال مع العديد من التقنيات الجديدة، فإن أدوات الذكاء الاصطناعي العام هي هدف متحرك - في الواقع، هدف متحرك بسرعة - بمعنى أن ميزات الدقة وفائدتها لممارسة القانون تتغير بسرعة وستستمر في التغير بطرق قد يكون من الصعب أو المستحيل توقعها. يحدد هذا الرأي بعض القضايا الأخلاقية المتعلقة باستخدام أدوات GAI ويقدم إرشادات عامة للمحامين الذين يحاولون التنقل في هذا المشهد الناشئ.

ومن المتوقع أن تقدم هذه اللجنة ولجان أخلاقيات نقابات المحامين على مستوى الولايات والمستوى المحلي إرشادات محدثة بشأن قضايا السلوك المهني ذات الصلة بأدوات GAI المحددة أثناء تطويرها.

المناقشة

أ. الكفاءة

تُلزم القاعدة النموذجية 1.1 المحامين بتوفير تمثيل كفء للعملاء. ويتطلب هذا الواجب من المحامين ممارسة "المعرفة القانونية والمهارة والدقة والإعداد الضروري بشكل معقول للتمثيل"، فضلاً عن فهم "الفوائد والمخاطر المرتبطة" بالتقنيات المستخدمة لتقديم الخدمات القانونية للعملاء. قد يحقق المحامون عادةً المستوى المطلوب من الكفاءة من خلال الانخراط في الدراسة الذاتية، أو الارتباط بمحامٍ آخر كفء، أو التشاور مع فرد لديه خبرة كافية في المجال ذي الصلة.

لاستخدام أداة GAI بكفاءة في تمثيل العميل، لا يحتاج المحامون إلى أن يصبحوا خبراء في GAI. بل يجب أن يكون لدى المحامين فهم معقول لقدرات وقيود إن تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي العام يتطلب معرفة وافية بتقنيات الذكاء الاصطناعي العام المحددة التي قد يستخدمها المحامي. وهذا يعني أن المحامين يجب أن يكتسبوا فهمًا معقولًا لفوائد ومخاطر أدوات الذكاء الاصطناعي العام التي يستخدمونها في ممارساتهم أو أن يستعينوا بخبرة الآخرين الذين يمكنهم تقديم التوجيه بشأن قدرات وقيود أدوات الذكاء الاصطناعي العام ذات الصلة. وهذا ليس مشروعًا ثابتًا. ونظرًا للتطور السريع لأدوات الذكاء الاصطناعي العام، فإن الكفاءة التكنولوجية تفترض أن يظل المحامون يقظين بشأن فوائد ومخاطر الأدوات. وعلى الرغم من عدم وجود طريقة صحيحة واحدة لمواكبة تطورات الذكاء الاصطناعي العام، فيجب على المحامين أن يفكروا في القراءة عن أدوات الذكاء الاصطناعي العام الموجهة إلى المهنة القانونية، وحضور برامج التعليم القانوني المستمر ذات الصلة، وكما ذكر أعلاه، استشارة الآخرين الذين يتقنون تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي العام.

بفضل القدرة على إنشاء محتوى جديد سريعًا يبدو من صنع الإنسان استجابةً لمطالبات المستخدم، توفر أدوات الذكاء الاصطناعي العام للمحامين إمكانية زيادة كفاءة وجودة خدماتهم القانونية للعملاء. ومع ذلك، يجب على المحامين إدراك المخاطر الكامنة. ومن الأمثلة على ذلك خطر إنتاج مخرجات غير دقيقة، والتي يمكن أن تحدث بعدة طرق. تستخدم نماذج اللغة الكبيرة التي تقوم عليها أدوات الذكاء الاصطناعي العام خوارزميات معقدة لإنشاء نص سلس، ومع ذلك فإن أدوات الذكاء الاصطناعي العام لا تكون جيدة إلا بقدر جودة بياناتها والبنية الأساسية ذات الصلة. إذا كانت جودة البيانات الأساسية التي يتم تدريب أداة الذكاء الاصطناعي العام عليها ونطاقها ومصادرها محدودة أو قديمة أو تعكس محتوى متحيزًا، فقد تنتج الأداة نتائج غير موثوقة أو غير كاملة أو تمييزية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر أدوات الذكاء الاصطناعي العام إلى القدرة على فهم معنى النص الذي تولدها أو تقييم سياقه. وبالتالي، قد تجمع هذه الأدوات معلومات دقيقة بطرق غير متوقعة لإنتاج نتائج خاطئة أو غير دقيقة. كما أن بعض أدوات الذكاء الاصطناعي العام عرضة لـ"الهلوسة"، حيث تقدم استجابات معقولة ظاهريًا ولكنها لا تستند إلى أي أساس في الواقع أو الحقيقة.

نظرًا لأن أدوات الذكاء الاصطناعي العام عرضة للأخطاء، فإن اعتماد المحامين غير النقدي على المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة أداة الذكاء الاصطناعي العام يمكن أن يؤدي إلى تقديم مشورة قانونية غير دقيقة للعملاء أو تقديم بيانات مضللة للمحاكم والجهات الخارجية. لذلك، فإن اعتماد المحامي على ناتج أداة الذكاء الاصطناعي العام أو تقديمه له - دون علمه أو علمه - أمر غير مقبول.

إن أدوات GAI قد تكون قادرة على مساعدة المحامين بشكل كبير في خدمة العملاء، إلا أنها لا تستطيع أن تحل محل الحكم والخبرة اللازمتين للمحامين لتقديم المشورة للعملاء بكفاءة حول مسائلهم القانونية أو صياغة الوثائق القانونية أو الحجج المطلوبة لتنفيذ التمثيلات. إن المقدار المناسب من التحقق أو المراجعة المستقلة المطلوبة لتلبية القاعدة ١/١ ستعتمد بالضرورة على أداة GAI والمهمة المحددة التي تؤديها كجزء من تمثيل المحامي لعميل. على سبيل المثال، إذا اعتمد المحامي على أداة GAI لمراجعة وتلخيص العديد من العقود الطويلة، فلن يضطر المحامي بالضرورة إلى مراجعة مجموعة المستندات بالكامل يدويًا للتحقق من النتائج إذا كان المحامي قد اختبر مسبقًا دقة الأداة على مجموعة فرعية أصغر من المستندات من خلال مراجعة تلك المستندات يدويًا، ومقارنتها بالملخصات التي تنتجها الأداة، وإيجاد الملخصات الدقيقة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام المحامي لأداة GAI المصممة خصيصًا لممارسة القانون أو لأداء مهمة قانونية منفصلة، مثل توليد الأفكار، قد يتطلب قدرًا أقل من التحقق أو المراجعة المستقلة، وخاصةً عندما توفر الخبرة السابقة للمحامي مع أداة GAI أساسًا معقولاً للاعتماد على نتائجها.

وبينما يمكن استخدام GAI كنقطة انطلاق أو أساس للعمل القانوني - على سبيل المثال، من خلال إنشاء تحليل يستند إليه المحامي في تقديم المشورة القانونية، أو من خلال إنشاء مسودة ينتج منها المحامي وثيقة قانونية - لا يجوز للمحامين التخلي عن مسؤولياتهم من خلال الاعتماد فقط على أداة GAI لأداء المهام التي تتطلب ممارسة الحكم المهني.

على سبيل المثال، لا يجوز للمحامين ترك الأمر لأدوات GAI وحدها لتقديم المشورة القانونية للعملاء، أو التفاوض على مطالبات العملاء، أو أداء وظائف أخرى تتطلب حكمًا شخصيًا أو مشاركة المحامي. ويفترض التمثيل الكفء أن يمارس المحامون المستوى المطلوب من المهارة والحكم فيما يتعلق بجميع الأعمال القانونية. باختصار، بغض النظر عن مستوى المراجعة الذي يختاره المحامي، فإن المحامي مسؤول بشكل كامل عن العمل نيابة عن العميل.

وقد توفر التقنيات الناشئة مخرجات ذات جودة أعلى بشكل واضح من تلك التي تنتجها أدوات الذكاء الاصطناعي الحالية، أو قد تمكن المحامين من أداء العمل بشكل أسرع وأكثر اقتصاداً، لتصبح في نهاية المطاف منتشرة في الممارسة القانونية وتؤسس لتوقعات تقليدية بشأن واجب المحامين في الكفاءة. وبمرور الوقت، أصبحت تقنيات جديدة أخرى مدمجة في الممارسة القانونية التقليدية بهذه الطريقة. على سبيل المثال، "سيواجه المحامي صعوبة في تقديم خدمات قانونية كفؤة في بيئة اليوم دون معرفة كيفية القيام بذلك لاستخدام البريد الإلكتروني أو إنشاء مستند إلكتروني." وقد تُطرح ادعاءات مماثلة بشأن أدوات أخرى مثل البحث القانوني المحوسب أو عمليات البحث على الإنترنت. • ومع استمرار تطور أدوات الذكاء الاصطناعي العام وتزايد توافرها على نطاق واسع، فمن المعقول أن يضطر المحامون في نهاية المطاف إلى استخدامها لإكمال مهام معينة للعملاء بكفاءة. ولكن حتى في غياب التوقعات بأن يستخدم المحامون أدوات الذكاء الاصطناعي العام كأمر طبيعي، ينبغي للمحامين أن يصبحوا على دراية بأدوات الذكاء الاصطناعي العام ذات الصلة بعملهم حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار مستنير، كمسألة حكم مهني، سواء للاستفادة من هذه الأدوات أو إجراء عملهم بوسائل أخرى.

كما لوحظ سابقاً فيما يتعلق بإمكانية الاستعانة بمصادر خارجية لبعض الأعمال، "لا توجد خطة فريدة لتوفير الخدمات القانونية المختصة. قد يقوم محامون مختلفون بأداء نفس المهام من خلال وسائل مختلفة، وكل ذلك مع "المعرفة القانونية والمهارة والدقة والإعداد" وفي نهاية المطاف، يجب على أي قرار مستنير بشأن استخدام أداة GAI أن يأخذ في الاعتبار مصالح العميل وأهدافه.

ب. السرية

يجب على المحامي الذي يستخدم GAI أن يكون على دراية بالواجب بموجب القاعدة النموذجية 6/1 للحفاظ على سرية جميع المعلومات المتعلقة بتمثيل العميل، بغض النظر عن مصدرها، ما لم يقدم العميل موافقة مستنيرة، أو يُصرح ضمناً بالإفصاح للقيام بالتمثيل أو يُسمح بالإفصاح بموجب استثناء. تتطلب القواعد النموذجية 1/9 (ج) و 1/18 (ب) من المحامين أن يمددوا حماية مماثلة لمعلومات العملاء السابقين والمحتملين. كما يجب على المحامين بذل "جهود

معقولة لمنع الكشف غير المقصود أو غير المصرح به عن، أو الوصول غير المصرح به إلى، المعلومات المتعلقة بتمثيل العميل".

بشكل عام، تعتمد طبيعة ومدى المخاطر التي قد يتم الكشف عنها فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالتمثيل على الحقائق. عند النظر فيما إذا كانت المعلومات المتعلقة بأي تمثيل محمية بشكل كافٍ، يجب على المحامين تقييم احتمال الكشف عنها والوصول إليها دون إذن، وحساسية المعلومات، وصعوبة تنفيذ الضمانات، والمدى الذي تؤثر به الضمانات سلبًا على قدرة المحامي على تمثيل العميل.

قبل أن يقوم المحامون بإدخال المعلومات المتعلقة بتمثيل العميل في أداة GAI، يجب عليهم تقييم المخاطر المتمثلة في الكشف عن المعلومات أو الوصول إليها من قبل آخرين خارج الشركة. يجب على المحامين أيضًا تقييم المخاطر المتمثلة في الكشف عن المعلومات أو الوصول إليها من قبل آخرين داخل الشركة والذين لن يحموا المعلومات بشكل كافٍ من الكشف غير اللائق أو الاستخدام لأنهم، على سبيل المثال، لا يدركون مصدر المعلومات وأنها نشأت مع عميل للشركة. نظرًا لأن أدوات GAI المتاحة الآن تختلف في قدرتها على ضمان حماية المعلومات المتعلقة بالتمثيل من الكشف والوصول غير المسموح به، فإن تحليل المخاطر هذا سيكون قائمًا على الحقائق وسيعتمد على العميل والموضوع والمهمة وأداة GAI المستخدمة لإجرائه.

إن أدوات GAI للتعلم الذاتي والتي يقوم المحامون بإدخال المعلومات المتعلقة بالتمثيل فيها، بحكم طبيعتها، تزيد من خطر الكشف عن المعلومات المتعلقة بتمثيل أحد العملاء بشكل غير صحيح، حتى لو تم استخدام الأداة حصريًا من قبل المحامين في نفس الشركة. يمكن أن يحدث هذا عندما يتم إدخال المعلومات المتعلقة بتمثيل أحد العملاء في الأداة، ثم يتم الكشف عنها لاحقًا استجابةً لمطالبات من المحامين الذين يعملون في مسائل أخرى، والذين يقومون بعد ذلك بمشاركة هذا الناتج مع عملاء آخرين، أو تقديمه إلى المحكمة، أو الكشف عنه بطريقة أخرى. بعبارة أخرى، فإن أدوات GAI للتعلم الذاتي قد تكشف أداة GAI عن معلومات تتعلق بالتمثيل لأشخاص خارج الشركة يستخدمون نفس أداة GAI. وبالمثل، قد تكشف عن معلومات تتعلق بالتمثيل لأشخاص في الشركة (١) إما ممنوعين من الوصول إلى هذه المعلومات بسبب جدار أخلاقي أو (٢) قد يستخدمون عن غير قصد المعلومات من عميل واحد لمساعدة عميل آخر، دون أن يفهموا أن المحامي يكشف أسرار العميل. وفقًا لذلك، نظرًا لأن العديد من أدوات GAI

للتعلم الذاتي اليوم مصممة بحيث يمكن أن يؤدي ناتجها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الكشف عن المعلومات المتعلقة بتمثيل العميل، فإن موافقة العميل المستنيرة مطلوبة قبل إدخال المعلومات المتعلقة بالتمثيل في مثل هذه الأداة GAI عندما تكون الموافقة مطلوبة، يجب أن تكون مستنيرة. ولكي تكون الموافقة مستنيرة، يجب أن يكون لدى العميل أفضل حكم للمحامي حول سبب استخدام أداة GAI، ومدى ومعلومات محددة حول المخاطر، بما في ذلك التفاصيل حول أنواع معلومات العميل التي سيتم الكشف عنها، والطرق التي قد يستخدم بها الآخرون المعلومات ضد مصالح العميل، وشرح واضح لفوائد أداة GAI للتمثيل. يتطلب جزء من الموافقة المستنيرة من المحامي شرح مدى المخاطر التي قد يتعرض لها المستخدمون أو المستفيدون اللاحقون من أداة GAI في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتمثيل. للحصول على موافقة مستنيرة عند استخدام أداة GAI، فإن مجرد إضافة أحكام عامة ونمطية إلى خطابات التعاقد التي تزعم تفويض المحامي باستخدام GAI ليس كافيًا. ونظرًا لعدم اليقين المحيط بقدرة أدوات GAI على حماية مثل هذه المعلومات وعدم اليقين بشأن ما يحدث للمعلومات عند الإدخال والإخراج، فسيكون من الصعب تقييم المخاطر المتمثلة في الكشف عن المعلومات المتعلقة بالتمثيل أو الوصول إليها من قبل آخرين داخل الشركة لا ينبغي الكشف عنها لهم وكذلك الآخرين خارج الشركة. وكأساس، يجب على جميع المحامين قراءة وفهم شروط الاستخدام وسياسة الخصوصية والشروط والسياسات التعاقدية ذات الصلة لأي أداة GAI يستخدمونها لمعرفة من لديه حق الوصول إلى المعلومات التي يدخلها المحامي في الأداة أو التشاور مع زميل أو خبير خارجي قرأ وحل هذه الشروط والسياسات. وقد يحتاج المحامون إلى التشاور مع متخصصي تكنولوجيا المعلومات أو خبراء الأمن السيبراني لفهم هذه الشروط والسياسات بشكل كامل بالإضافة إلى الطريقة التي يتم بها أي أدوات الذكاء الاصطناعي العام تستخدم المعلومات.

اليوم، هناك استخدامات لأدوات الذكاء الاصطناعي العام ذاتية التعلم فيما يتعلق بالتمثيل القانوني عندما لا تكون الموافقة المستنيرة للعميل مطلوبة لأن المحامي لن يقوم بإدخال معلومات متعلقة بالتمثيل. على سبيل المثال، إذا كان المحامي يستخدم الأداة لتوليد الأفكار بطريقة لا تتطلب إدخال معلومات تتعلق بالتمثيل، فلن تكون الموافقة المستنيرة للعميل ضرورية.

ج. التواصل

عندما لا تتطلب القاعدة النموذجية ٦/١ الإفصاح والموافقة المستنيرة، يجب على المحامي أن ينظر بشكل منفصل فيما إذا كانت القواعد النموذجية الأخرى، وخاصة القاعدة النموذجية ٤/١، تتطلب الإفصاح عن استخدام أداة GAI في التمثيل.

القاعدة النموذجية ٤/١، التي تتناول واجب المحامين في التواصل مع عملائهم، تبني على الالتزامات القانونية للمحامين كأمناء، والتي تتضمن "واجب المحامي في تقديم المشورة للعميل على الفور كلما كان لديه أي معلومات ليقدمها والتي من المهم أن يتلقاها العميل". ومن الأهمية بمكان أن القاعدة النموذجية ٤/١ (أ)(٢) تنص على أن المحامي يجب أن "يتشاور بشكل معقول مع العميل حول الوسائل التي سيتم بها تحقيق أهداف العميل".

بالإضافة إلى ذلك، تلزم القاعدة النموذجية ٤/١ (ب) المحامين بشرح الأمور "إلى الحد المعقول الضروري للسماح للعميل باتخاذ قرار مستنير بشأن التمثيل". ويوضح التعليق على القاعدة ٤/١، "يجب على المحامي أن يفهم بتوقعات العميل المعقولة فيما يتعلق بالمعلومات المتوافقة مع واجب التصرف بما يخدم مصالح العميل الفضلى، ومتطلبات العميل الإجمالية فيما يتعلق بطبيعة التمثيل". وبالنظر إلى هذه المبادئ الأساسية، تنشأ أسئلة بشأن ما إذا كان قد يُطلب من المحامين الكشف عن استخدامهم لأدوات GAI للعملاء وفقًا للقاعدة ٤/١ ومتى ستحدد وقائع كل حالة ما إذا كانت القاعدة النموذجية ١.٤ تتطلب من المحامين الكشف عن ممارساتهم في GAI للعملاء أو الحصول على موافقتهم المستنيرة لاستخدام أداة GAI معينة. اعتمادًا على الظروف، قد يكون الكشف عن العميل غير ضروري.

بالطبع، يجب على المحامين الكشف عن ممارساتهم في مجال الذكاء الاصطناعي العام إذا سألهم العميل عن كيفية قيامهم بعملهم، أو ما إذا كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي العام تستخدم في القيام بذلك، أو إذا طلب العميل صراحةً الكشف بموجب شروط اتفاقية التعاقد أو إرشادات المستشار الخارجي للعميل. هناك أيضًا مواقف تتطلب فيها القاعدة النموذجية ٤/١ من المحامين مناقشة استخدامهم لأدوات الذكاء الاصطناعي العام دون أن يطلب منهم ذلك العميل. ٤٠ على سبيل المثال، كما تمت مناقشته في القسم السابق، يجب إخطار العملاء مسبقًا، وإعطاء موافقة مستنيرة، إذا اقترح المحامي إدخال معلومات تتعلق بالتمثيل في أداة الذكاء الاصطناعي العام. يجب على المحامين أيضًا استشارة العملاء عندما يكون استخدام أداة الذكاء الاصطناعي العام ذا صلة بأساس أو معقولة أتعاب المحامي.

كما أن استشارة العميل حول استخدام أداة GAI ضرورية أيضًا عندما يؤثر ناتجها على قرار مهم في التمثيل،^{٤٣} مثل عندما يعتمد المحامي على GAI

إن استخدام التكنولوجيا لتقييم نتائج التفاوض المحتملة أو اختيار هيئة المحلفين أمر ضروري. ومن المعقول أن يرغب العميل في معرفة ما إذا كان المحامي، في تقديم المشورة أو اتخاذ قرارات مهمة حول كيفية تنفيذ التمثيل، يمارس حكمًا مستقلاً أو، بدلاً من ذلك، يؤجل إلى مخرجات أداة GAI. أو قد تكون هناك مواقف حيث يحتفظ العميل بمحامٍ بناءً على مهارة المحامي وحكمه الخاصين، عندما يكون استخدام أداة GAI، دون علم العميل، ينتهك شروط اتفاقية التعاقد أو توقعات العميل المعقولة بشأن كيفية اعتزام المحامي تحقيق أهداف التمثيل.

ليس من الممكن سرد كل المواقف التي يجب على المحامين فيها إبلاغ العملاء عن استخدامهم لأداة GAI. مرة أخرى، يجب على المحامين النظر فيما إذا كانت الظروف المحددة تبرر استشارة العميل حول استخدام أداة GAI، بما في ذلك احتياجات العميل وتوقعاته، ونطاق التمثيل، وحساسية المعلومات المعنية. تشمل الاعتبارات ذات الصلة المحتملة أهمية أداة GAI لمهمة معينة، وأهمية تلك المهمة للتمثيل العام، وكيف ستعالج أداة GAI معلومات العميل، والمدى الذي قد تؤثر به معرفة استخدام المحامي لأداة GAI على تقييم العميل أو ثقته في عمل المحامي.

حتى عندما لا تتطلب القاعدة ١.٦ الموافقة المستنيرة ولا تتطلب القاعدة ٤/١ الإفصاح فيما يتعلق باستخدام GAI، يجوز للمحامين إخبار العملاء بكيفية استخدامهم لأدوات GAI للمساعدة في تقديم الخدمات القانونية. قد يخدم شرح ذلك مصلحة التواصل الفعال مع العميل. تعد اتفاقية المشاركة مكانًا منطقيًا لإجراء مثل هذه الإفصاحات وتحديد أي تعليمات للعميل بشأن استخدام GAI في التمثيل.

د. المطالبات والحجج الجديرة بالاهتمام والصراحة تجاه المحكمة

يتحمل المحامون الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي العام في التقاضي مسؤوليات أخلاقية تجاه المحاكم وكذلك تجاه عملائهم. وقد تتداخل القواعد النموذجية ٣.١ و ٣.٣ و ٨.٤ (ج) مع استخدامات معينة. تنص القاعدة ٣.١، جزئياً، على أنه "لا يجوز للمحامي أن يرفع دعوى أو يدافع عنها، أو يؤكد لها أو يجادل فيها أو يناقشها، ما لم يكن هناك أساس قانوني أو واقعي للقيام بذلك ليس تافهاً". توضح القاعدة ٣.٣ أنه لا يجوز للمحامين أن يدلوا عن علم بأي بيان قانوني أو واقعي كاذب إلى المحكمة أو يفشلوا في تصحيح بيان قانوني أو واقعي كاذب مادي تم تقديمه مسبقاً إلى المحكمة. ٤٥ تنص القاعدة ٨.٤ (ج) على أنه لا يجوز للمحامي الانخراط في "سلوك ينطوي على عدم الأمانة أو الاحتيال أو الخداع أو التصريح الكاذب". حتى التصريح الكاذب غير المقصود للمحكمة يمكن أن ينطوي على تصريح كاذب بموجب القاعدة ٨.٤ (ج).

لذلك، يجب مراجعة مخرجات أداة GAI بعناية للتأكد من أن التأكيدات المقدمة للمحكمة ليست كاذبة.

تتضمن القضايا التي نشأت حتى الآن مع استخدام المحامين لمخرجات GAI الاستشهادات بآراء غير موجودة، وتحليل غير دقيق للسلطة، واستخدام حجج مضللة. استجابت بعض المحاكم بإلزام المحامين بالكشف عن استخدامهم لـ GAI.47 كمسألة كفاءة، كما نوقش سابقاً، يجب على المحامين مراجعة جميع مخرجات GAI للتأكد من دقتها. في الإجراءات القضائية، تتطلب الواجبات تجاه المحكمة أيضاً من المحامين، قبل تقديم المواد إلى المحكمة، مراجعة هذه المخرجات، بما في ذلك التحليل والاستشهادات بالسلطة، وتصحيح الأخطاء، بما في ذلك التصريحات الخاطئة للقانون والواقع، والفشل في تضمين السلطة القانونية المسيطرة، والحجج المضللة.

هـ. المسؤوليات الإشرافية

تتناول القواعد النموذجية ١/٥ و ٣/٥ الواجبات الأخلاقية للمحامين المكلفين بمسؤوليات إدارية وإشرافية وتحدد مسؤوليات هؤلاء المحامين فيما يتعلق بالشركة والمحامين المرؤوسين وغير المحامين. يجب على المحامين الإداريين إنشاء تدابير فعالة لضمان امتثال جميع المحامين في الشركة لقواعد السلوك المهني، ويجب على المحامين المشرفين الإشراف على المحامين

المرؤوسين والمساعدين غير المحامين لضمان امتثال المحامين المرؤوسين والمساعدين غير المحامين للقواعد. ولهذه المسؤوليات آثار على استخدام أدوات GAI من قبل المحامين وغير المحامين.

يتعين على المحامين الإداريين وضع سياسات واضحة فيما يتعلق بالاستخدام المسموح به لمكتب المحاماة لأدوات الذكاء الاصطناعي، ويتعين على المحامين المشرفين بذل جهود معقولة لضمان امتثال محامي الشركة وغير المحامين للالتزامات المهنية عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. وتشمل الالتزامات الإشرافية أيضًا ضمان تدريب المحامين وغير المحامين التابعين لهم، بما في ذلك التدريب على الاستخدام الأخلاقي والعملي لأدوات الذكاء الاصطناعي ذات الصلة بعملهم وكذلك على المخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي ذي الصلة. ويمكن أن يشمل التدريب أساسيات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وقدرات وقيود الأدوات، والقضايا الأخلاقية في استخدام الذكاء الاصطناعي وأفضل الممارسات للتعامل الآمن مع البيانات، والخصوصية، والسرية.

ويتحمل المحامون التزامات إشرافية إضافية بقدر اعتمادهم على آخرين خارج شركة المحاماة لاستخدام أدوات GAI فيما يتصل بالتمثيل القانوني. وتفرض القاعدة النموذجية ٥/٣ (ب) واجبًا على المحامين الذين يتمتعون بسلطة إشرافية مباشرة على شخص غير محامٍ ببذل "جهود معقولة لضمان" أن يكون سلوك الشخص غير المحامي متوافقًا مع الالتزامات المهنية للمحامي. وتتعترف الآراء السابقة بأنه عند الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات القانونية وغير القانونية إلى مقدمي خدمات من جهات خارجية، يجب على المحامين التأكد، على سبيل المثال، من أن الطرف الثالث سيقوم بالعمل بكفاءة وحماية سرية المعلومات المتعلقة بالتمثيل. وتشير هذه الآراء إلى أهمية: التحقق من المراجع وبيانات اعتماد البائع؛ وفهم سياسات وبروتوكولات الأمن لدى البائع؛ والتعرف على ممارسات التوظيف لدى البائع؛ واستخدام اتفاقيات السرية؛ وفهم نظام التحقق من النزاعات لدى البائع لفحص العداء بين عملاء الشركة؛ وتوافر منتدى قانوني وإمكانية الوصول إليه للإغاثة القانونية في حالة انتهاك اتفاقية البائع. تنطبق هذه المفاهيم أيضًا على موفري وأدوات GAI.

إن الآراء السابقة المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية والابتكارات الأخرى في الممارسة القانونية مفيدة عند النظر في استخدام المحامي لأداة GAI التي تتطلب الكشف عن وتخزين المعلومات

المتعلقة بالتمثيل. ٥٤ وعلى وجه الخصوص، تشير الآراء التي تم تطويرها لمعالجة الحوسبة السحابية والاستعانة بمصادر خارجية للخدمات القانونية وغير القانونية.

وعلي كل حال يجب علي المحامي:

- التأكد من أن [أداة GAI] مهيأة للحفاظ على سرية وأمان المعلومات، وأن الالتزام قابل للتنفيذ، وأن المحامي سيتم إخطاره في حالة حدوث خرق أو خدمة عملية فيما يتعلق بإنتاج معلومات العميل؛
- التحقيق في موثوقية [أداة GAI] وتدابير الأمن والسياسات، بما في ذلك القيود المفروضة على مسؤولية [الأداة]؛
- تحديد ما إذا كانت [أداة GAI] تحتفظ بالمعلومات التي قدمها المحامي قبل وبعد إيقاف الخدمات أو تؤكد حقوق الملكية للمعلومات؛
- فهم المخاطر التي قد تتعرض لها [خوادم أداة GAI] الإخفاقات وقد تكون هدفًا جذابًا للهجمات الإلكترونية.

ح. الرسوم

تتطبق القاعدة النموذجية ٥/١، التي تحكم أتعاب ونفقات المحامين، على التمثيلات التي يفرض فيها المحامي رسوماً على العميل مقابل استخدام GAI. تتطلب القاعدة ٥/١ (أ) أن تكون أتعاب ونفقات المحامي معقولة وتتضمن قائمة غير حصرية بالمعايير لتقييم ما إذا كانت الرسوم معقولة أم لا.

تتطلب القاعدة ٥/١ (ب) من المحامي أن يبلغ العميل بالأساس الذي سيتقاضى عليه المحامي الرسوم والمصاريف ما لم يكن العميل عميلاً ممثلاً بانتظام ولا تتغير الشروط. يجب إبلاغ المعلومات المطلوبة قبل أو خلال فترة زمنية معقولة من بدء التمثيل، ويفضل أن يكون ذلك كتابياً. لذلك، قبل فرض رسوم على العميل مقابل استخدام أدوات أو خدمات GAI، يجب على المحامي أن يشرح أساس الرسوم، ويفضل أن يكون ذلك كتابياً.

قد توفر أدوات GAI للمحامين طريقة أسرع وأكثر كفاءة لتقديم الخدمات القانونية لعملائهم، ولكن المحامين الذين يفرضون على العملاء سعراً بالساعة مقابل الوقت الذي يقضونه في مسألة

ما يجب عليهم فرض رسوم مقابل وقتهم الفعلي. أوضح رأي الأخلاقيات الرسمية لجمعية المحامين الأمريكية ٩٣-٣٧٩، "المحامي الذي وافق على فرض رسوم على أساس الساعات المستغرقة لا يفرضه الأخلاقي إذا فرض على العميل رسومًا مقابل وقت أطول مما أنفقه بالفعل نيابة عن العميل". إذا استخدم المحامي أداة GAI لصياغة مذكرة وأنفق ١٥ دقيقة لإدخال المعلومات ذات الصلة في برنامج GAI، فقد يتقاضى المحامي رسومًا مقابل الدقائق الخمس عشرة بالإضافة إلى الوقت الذي ينفقه المحامي لمراجعة المسودة الناتجة للتأكد من دقتها واكتمالها. وكما تم شرحه في الرأي ٩٣-٣٧٩، "إذا وافق المحامي على تحصيل أجره من العميل على أساس [كل ساعة] واتضح أن المحامي يتمتع بكفاءة خاصة في إنجاز نتيجة معينة، فلن يكون من المسموح به مع ذلك تحصيل أجره من العميل عن ساعات أكثر مما تم إنفاقه بالفعل على الأمر،" لأنه "يجب تحصيل أجر معقول فقط من العميل مقابل الخدمات القانونية المقدمة". يجب أن يكون الهدف فقط تعويض المحامي بالكامل عن الوقت الذي أنفقه بشكل معقول، وهو النهج الذي إذا تم اتباعه لن يستغل العميل".

وتطبق العوامل المنصوص عليها في القاعدة ٥/١ (أ) أيضًا عند تقييم معقولية الرسوم المفروضة على أدوات GAI عندما يتفق المحامي والعميل على رسوم ثابتة أو مشروطة. ٦٤ على سبيل المثال، إذا كان استخدام أداة GAI يسمح للمحامي بإكمال المهام بشكل أسرع بكثير من دون الأداة، فقد يكون من غير المعقول بموجب القاعدة ٥/١ أن يفرض المحامي نفس الرسوم الثابتة عند استخدام أداة GAI. أداة GAI كما هو الحال عند عدم استخدامها. "إن الرسوم التي يتم فرضها مقابل القليل من العمل أو عدم القيام بأي عمل هي رسوم غير معقولة. تنطبق المبادئ المنصوص عليها في الرأي الرسمي لجمعية المحامين الأمريكية ٩٣-٣٧٩ أيضًا عندما يتقاضى المحامي

عملاً في مجال المساعدة القانونية العامة كنفقات. تتطلب القاعدة ١.٥ (أ) أن تكون المصروفات أو النفقات الشخصية أو الرسوم الإضافية معقولة. أوضح الرأي الرسمي ٩٣-٣٧٩ أنه يجوز للمحامي أن يتقاضى العميل عن النفقات التي تكبدها في تقديم الخدمات القانونية للعميل. على سبيل المثال، قد يقوم المحامي عادةً بإرسال فاتورة إلى العميل بالتكلفة الفعلية التي تكبدها لدفع أجره كاتب المحكمة لنسخ الإيداع أو التكلفة الفعلية للسفر إلى جلسة استماع خارج المدينة. وفي غياب الإفصاح المخالف للعميل، لا ينبغي للمحامي أن يضيف رسومًا إضافية إلى التكلفة

الفعلية لهذه النفقات ويجب أن ينقل إلى العميل أي خصومات يتلقاها المحامي من مزود تابع لجهة خارجية. وفي الوقت نفسه، لا يجوز للمحامين إرسال فاتورة إلى العملاء مقابل نفقات المكتب العامة بما في ذلك التكاليف الروتينية "لصيانة مكتبة، وتأمين تأمين ضد سوء الممارسة، واستئجار مساحة مكتبية، وشراء المرافق، وما شابه ذلك". ٦٨. وأشار الرأي الرسمي ٩٣-٣٧٩ إلى أنه "في غياب الإفصاح للعميل قبل التعاقد على العكس من ذلك"، يجب "إدراج هذه النفقات العامة ضمن" رسوم المحامي مقابل الخدمات المهنية.

في تطبيق المبادئ المنصوص عليها في الرأي الرسمي للأخلاقيات في جمعية المحامين الأمريكية ٩٣-٣٧٩ فيما يتعلق باستخدام المحامي لأداة GAI، يجب على المحامين تحليل خصائص واستخدامات كل أداة GAI، لأن أنواع واستخدامات وتكلفة أدوات GAI وخدماتها تختلف بشكل كبير. إلى الحد الذي تعمل فيه أداة أو خدمة معينة بشكل مشابه لتجهيز وصيانة ممارسة قانونية، يجب على المحامي أن يعتبر تكلفتها بمثابة مصاريف إضافية ولا يفرض على العميل تكلفتها في غياب الإفصاح المعاكس للعميل مقدماً. على سبيل المثال، عندما يستخدم المحامي أداة GAI مدمجة أو مضافة إلى برنامج معالجة الكلمات الخاص بالمحامي للتحقق من القواعد النحوية في المستندات التي يقوم المحامي بصياغتها، يجب اعتبار تكلفة الأداة مصاريف إضافية. على النقيض من ذلك، عندما يستخدم المحامي خدمة GAI الخاصة بمزود تابع لجهة خارجية لمراجعة آلاف العقود الضخمة لعميل معين ويفرض المزود

على المحامي رسوماً مقابل استخدام الأداة على أساس كل استخدام، فمن المعقول عادةً أن يقوم المحامي بتحصيل رسوم من العميل كنفقات مقابل النفقات الفعلية التي تكبدها لاستخدام هذه الأداة.

وكما أقرت الرأي الرسمي للجمعية الأمريكية للمحامين (ABA) رقم ٩٣-٣٧٩، فإن القضية الأكثر صعوبة ربما تتلخص في تحديد كيفية تحصيل رسوم من العملاء مقابل تقديم خدمات داخلية لا يلزم تضمينها ضمن النفقات العامة للمكتب والتي يسعى المحامي للحصول على تعويض عنها. وخلص الرأي إلى أن المحامين قد يفرضون رسوماً معقولة على "التصوير والبحث على الكمبيوتر... والأشياء المماثلة" بدلاً من استيعاب هذه النفقات كجزء من النفقات العامة للمحامين كما يفعل العديد من المحامين. ٧٠. على سبيل المثال، قد يتفق المحامي مع العميل مسبقاً على السعر المحدد للتصوير، مثل ٠.١٥ دولاراً لكل صفحة. وفي غياب اتفاق مسبق، يكون المحامي "ملزماً بعدم تحصيل أكثر من التكلفة المباشرة المرتبطة بالخدمة (أي

التكلفة الفعلية لعمل نسخة على آلة التصوير) بالإضافة إلى تخصيص معقول للنفقات العامة المرتبطة مباشرة بتقديم الخدمة (على سبيل المثال، راتب مشغل آلة التصوير) تنطبق نفس المبادئ عندما يستخدم المحامي أداة GAI خاصة داخلية في تقديم الخدمات القانونية للعميل. قد تكون الشركة قد استثمرت بشكل كبير في تطوير أداة GAI فريدة نسبيًا وتمكن الشركة من أداء عمل معين بشكل أسرع أو أكثر فعالية. قد تتفق الشركة مسبقًا مع العميل على الأسعار المحددة التي سيتم فرضها لاستخدام أداة GAI، تمامًا كما قد تتفق مسبقًا على أتعابها القانونية. ولكن ليس من المرجح أن تكون جميع أدوات GAI الداخلية خاصة أو مكلفة للغاية لتطويرها، وقد تختار الشركة عدم السعي للحصول على موافقة العميل على النفقات لاستخدام التكنولوجيا. في غياب الاتفاق، قد تفرض الشركة على العميل ما لا يزيد عن التكلفة المباشرة المرتبطة بالأداة (إن وجدت) بالإضافة إلى تخصيص معقول للنفقات المرتبطة مباشرة بتوفير أداة GAI، مع تقديم إفصاحات مناسبة للعميل بما يتفق مع الرأي الرسمي ٩٣-٣٧٩. يجب على المحامي التأكد من أن المبلغ الذي يتم فرضه ليس مكررًا للرسوم الأخرى لهذا العميل أو العملاء الآخرين.

أخيرًا، فيما يتعلق بقضية الرسوم المعقولة، بالإضافة إلى الوقت الذي يقضيه المحامون في استخدام أدوات وخدمات GAI المختلفة، سيقضي المحامون أيضًا وقتًا لاكتساب المعرفة حول تلك الأدوات والخدمات. تعترف القاعدة ١.١ بأن "[التمثيل الكفاء] يتطلب المعرفة القانونية والمهارة والدقة والإعداد الضروري بشكل معقول للتمثيل". يوضح التعليق رقم [٨] أنه "للحفاظ على المعرفة والمهارة المطلوبتين ليكون كفوًا، يجب على المحامي أن يظل على اطلاع بالتغيرات في القانون وممارساته، بما في ذلك الفوائد والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا ذات الصلة، والانخراط في الدراسة والتعليم المستمرين والامتثال لجميع متطلبات التعليم القانوني المستمر التي يخضع لها المحامي". يجب على المحامين أن يتذكروا أنه لا يجوز لهم تحصيل رسوم من العملاء مقابل الوقت الذي يقضيه قلة خبرتهم. لذلك، لا يجوز للمحامي

تحصيل رسوم من العميل لمعرفة كيفية استخدام أداة أو خدمة GAI التي سيستخدمها المحامي بانتظام للعملاء لأن المحامين يجب أن يحافظوا على الكفاءة في الأدوات التي يستخدمونها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تكنولوجيا GAI. ومع ذلك، إذا طلب العميل صراحةً استخدام أداة GAI محددة في تعزيز الأمر ولم يكن المحامي على دراية باستخدام هذه الأداة،

فقد يكون من المناسب للمحامي أن يرسل فاتورة إلى العميل لاكتساب المعرفة اللازمة لاستخدام الأداة بشكل فعال. قبل إرسال الفاتورة إلى العميل، يجب على المحامي والعميل الاتفاق على أي ممارسات فوترة جديدة أو شروط فوترة تتعلق بأداة GAI، ويفضل أن يتم إحياء ذكرى الاتفاقية الجديدة.

الخاتمة

يتحمل المحامون الذين يستخدمون أدوات GAI واجب الكفاءة، بما في ذلك الحفاظ على الكفاءة التكنولوجية ذات الصلة، والتي تتطلب فهم الطبيعة المتطورة لـ GAI. باستخدام أدوات GAI، يتحمل المحامون أيضًا واجبات أخلاقية أخرى ذات صلة، مثل تلك المتعلقة بالسرية، والتواصل مع العميل، والمطالبات والنزاعات الجديرة بالاهتمام، والصراحة تجاه المحكمة، والمسؤوليات الإشرافية فيما يتعلق بالآخرين في مكتب المحاماة الذين يستخدمون التكنولوجيا وأولئك خارج مكتب المحاماة الذين يقدمون خدمات GAI، وفرض رسوم معقولة. مع الاستخدام المتطور باستمرار للتكنولوجيا من قبل المحامين والمحاكم، يجب على المحامين أن يكونوا يقظين في الامتثال لقواعد السلوك المهني لضمان التزام المحامين بمسؤولياتهم الأخلاقية وحماية العملاء.